

استراتيجية الاستثمار العمومي في الجزائر "دراسة تحليلية"

استراتيجية الاستثمار العمومي في الجزائر "دراسة تحليلية"

أ. براج فاطمة

جامعة تيارت

مقدمة: قامت الجزائر منذ الإستقلال بعدة اصلاحات اقتصادية سعيًا منها لتحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة، لكن تعرّض الإقتصاد الوطني للعديد من الأزمات (أزمة انخفاض أسعار النفط 1986، الأزمة الأمنية في التسعينات وأزمة ارتفاع الدين الخارجي) حال دون تحقيق الأهداف المسطرة وذلك بسبب اتساع هوة الإختلالات الإقتصادية لاسيما ما تعلق منها بالتوازنات الكلية.

دخلت الجزائر مرحلة جديدة مع عودة ارتفاع أسعار النفط سنة 1999 وركزت سياستها على إعادة إنعاش الإقتصاد الوطني وبعث حركية النمو الإقتصادي من خلال إتباع سياسة مالية توسعية لتنشيط الطلب الكلي، وقد ترجمت هذه السياسة من خلال إنجاز استثمارات عمومية ضخمة تم تنفيذها في إطار ثلاث برامج غطت الفترة ما بين (2001-2014) بهدف الإهتمام بالقطاعات التي من شأنها خلق المزيد من فرص العمل وتقليل فاتورة الإستيراد وتنويع الصادرات خارج المحروقات وخلق مناخ استثماري مشجع لدخول الإستثمارات الأجنبية. وبحكم ضخامة الأغلفة المالية لهاته البرامج سنحاول من خلال هذا البحث الوقوف على مدى انعكاس هذه البرامج على معدل النمو وبعض المتغيرات الاقتصادية.

على هذا الأساس تهدف هذه الورقة لمعالجة هذا الموضوع انطلاقا من الإشكالية المحورية التي تتمثل فيما يلي: ما مدى ملائمة إستغلال الوفرة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات في جذب وتوجيه الإستثمارات نحو القطاعات غير النفطية؟ وهذا للوقوف على درجة سلامة وانسجام استراتيجيات الحكومات الجزائرية والسياسات الاقتصادية في مجال الإستثمار خارج قطاع المحروقات.

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية قصد الوصول إلى نتائج مرضية علمية يمكن بلورتها ضمن إطار نظري وتطبيقي لموضوع البحث ندرج تحت هذا السؤال المطروح جملة من الأسئلة الفرعية هي كالاتي:

- ✓ ماهي أهم المراحل التي مرت بها الإستثمارات العمومية في الجزائر؟
- ✓ هل استطاعت الحكومة الجزائرية عبر برامجها ومخططاتها التنموية تحقيق أهدافها؟
- ✓ ماهو الدور الذي لعبته البرامج الإستثمارية منذ بداية الألفية في دعم النمو الإقتصادي في الجزائر؟

وهل حققت الأهداف المسطرة لها.

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى الوصول إلى نتيجة مهمة وهي مدى نجاعة السياسة الإنفاقية المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 ومدى بلوغ الأهداف المسطرة أهمية البحث: تبرز أهمية البحث كونها تبحث لإعطاء تفسير وتقييم لمرحلة هامة وحساسة في تاريخ الإقتصاد الوطني بعد سنة 1999 والتي عرفت فيها المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية نوعا من الاستقرار.

منهج البحث: تحقيقا لأهداف هذه الدراسة فإنه تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأقرب لمعالجة المواضيع من هذا النوع، حيث اعتمد في ذلك على مختلف البيانات والإحصائيات الصادرة من الجهات الرسمية، إضافة إلى الإستعانة بالتقارير والدراسات الصادرة من المنظمات الدولية فضلا على مختلف الكتب والمراجع العلمية ذات صلة بالموضوع.

. ولمعالجة الموضوع سنتعرض ثلاثة محاور، يستعرض المحور الأول الإطار النظري للإستثمار بينما المحور الثاني سنخصصه لدراسة مسار سياسة الإستثمار في الجزائر ويتناول المحور الثالث دراسة تحليلية للسياسة الاستثمارية المنتهجة.

استراتيجية الاستثمار العمومي في الجزائر "دراسة تحليلية"

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار.

يستمد الاستثمار أصوله كمفهوم من علم الاقتصاد، وهو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية ومن أهم هذه المفاهيم الاقتصادية (الدخل - الاستهلاك - الادخار - الاقتراض).

عرف كينز الاستثمار على أنه " الزيادة في التجهيزات الرأسمالية، وهذه الزيادة تمس رأس المال الثابت والمتداول أو رأس المال السائل".

عرفه برادل "الاستثمار هو العملية التي تخص بشكل عام التدخل الفعال لمعامل آدمي الذي يهدف الى خلق رأس مال، بمعنى أحر منتج دائم يقدم طمأنينات موزعة على مدة زمنية".¹

عرفه الدكتور حسين عمر الاستثمار على أنه " عملية ناتجة عن تدخل نشاط العميل الذي له هدف خلق رأس المال بمعنى الممتلكات الدائمة التي تسبب في إشباع الرغبات المختلفة".²

وعرفه الدكتور إبراهيم متولي حسن المغربي الاستثمار على أنه "عملية مقرونة بإضافة أو تطوير أو تحديث لأصل من الأصول بهدف زيادة أو إحلال أو تجديد لطاقة قائمة، وأن هذه العملية تدر دخلا يستخدم لإشباع حاجات حالية أو مستقبلية".³

وحسب الدكتور محمد مطر " يقصد بالاستثمار التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي".⁴

وبموجب ما سبق يتضح أن الاستثمار هو توظيف أموال فائضة لدى الأفراد والشركات وحتى الحكومات والمنظمات في أصول مختلفة الهدف منها الحصول على موارد إضافية في المستقبل وبأقل مخاطرة ممكنة، وقد يكون هدف الاستثمار وخصوصا إذا قامت به الحكومة هو الحصول على عائد أحيانا أو خلق منفعة عامة بغض النظر عن العائد أحيانا. وتباين مجالات وأنواع الاستثمار بحسب طبيعة النشاط الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله ويؤب الاستثمار إلى²:

التبويب الجغرافي والذي يميز بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية حيث تشمل الأولى كل الاستثمارات المحلية في السوق المحلي بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة (العقارات- الأوراق المالية- المشروعات التجارية) بينما تضم الثانية الاستثمارات في الأسواق خارج الحدود.

التبويب النوعي للاستثمار والذي يميز بين الاستثمار الحقيقي والذي يتحقق إذا ما توفر للمستثمر حق حيازة أصل حقيقي له قيمة اقتصادية تساهم في زيادة الدخل الوطني، والاستثمار المالي ويتحقق إذا ما توفر للمستثمر حق حيازة أصل مالي غير حقيقي لا يساهم في زيادة الدخل الوطني.

المعيار الزمني للاستثمار والذي يستخدم في تحديد العمر الاستثماري للمشروع والمدة الزمنية اللازمة لاستعادة رأس المال المستثمر، وبموجبه تصنف الاستثمارات إلى قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

المحور الثاني: سياسة الاستثمار في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية بوضع العديد من البرامج والمخططات التنموية وذلك منذ الإستقلال الى يومنا هذا والتي كانت تهدف في مجملها إلى إصلاح الاختلالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي كانت تظهر في الإقتصاد الجزائري وهذا من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة للبلاد. حيث يمكن تقسيمها الى ثلاث مراحل أساسية هي:

أولاً: مرحلة التخطيط (1967-1989): شرعت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة في إصلاح الاختلالات الكبيرة التي خلفها الإستعمار الفرنسي في كل مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية، وتعتبر سنة 1967 سنة البدء في التخطيط وإختيار الدولة للعمل بالمخططات ذات البعد الزمني، وخلال هذه الفترة تم وضع خمسة مخططات للتنمية، مخطط

استراتيجية الاستثمار العمومي في الجزائر "دراسة تحليلية"

ثلاثي، مخططين رباعيين ومخططين خماسيين وقد شملت هذه المخططات كل القطاعات الاقتصادية الأساسية، التي تم تخصيصها لكل مخطط مع الإشارة إلى نصيب كل من قطاع الصناعة والزراعة، باعتبارهما من أهم القطاعات التي تم التركيز عليهما خلال تلك الفترة:

الجدول رقم 01: توزيع الاستثمار حسب المخططات الوطنية (1967-1989) الوحدة مليار دج

المجموع		قطاعات أخرى		القطاع الزراعي		القطاع الصناعي ويشمل المحروقات		القطاعات المخططات
%100	9,7	%28	2,7	%16	1,6	%56	5,4	المخطط الثلاثي (1969-1967)
%100	36,7	%30	11,3	%13	4,6	%57	20,8	المخطط الرباعي I (1973-1970)
%100	120,8	%34	40,8	%5	5,8	%61	74,2	المخطط الرباعي II (1977-1974)
%100	106	%35	36,8	%3	3,2	%26	66	الفترة الوسيطة (1979-1978)
%100	400,6	%57,3	229,54	%9,9	39,66	%32,8	131,4	المخطط الخماسي I (1984-1980)
%100	550	%54	297	%14,4	79,2	%31,6	173,8	المخطط الخماسي II (1989-1985)

Source : Abdelatif ben achenhou, l'expérience algérienne de planification et de développement (1962-1982) opu, Algérie, 1982, p 49 .

Ministère de la planification , algerie , rapports annuels .

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه، أن هناك ارتفاعا متزايدا في حجم المخصصات الإستثمارية من خطة إلى أخرى حيث بدأت ب 9,7 مليار دج خلال المخطط الثلاثي لتصل إلى 550 مليار دج خلال المخطط الخماسي الثاني وهذه الأرقام تعكس الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة خلال تلك الفترة من أجل إعادة بناء الإقتصاد الوطني بعد الدمار الشامل الذي خلفه الإستعمار الفرنسي، ومن ناحية أخرى نلاحظ عدم وجود توازن بين مختلف القطاعات فيما يتعلق بحجم المبالغ الإستثمارية المخصصة، حيث يأتي القطاع الصناعي في المرتبة الأولى وذلك بأكثر من نصف المبالغ الإجمالية المستثمرة، وذلك على اعتبار أن الصناعة هي وحدها الكفيلة بضمان الاندماج الإقتصادي فيما بين القطاعات، ثم يأتي القطاع الزراعي في المرتبة الثانية، وذلك في حدود 10% في المتوسط من إجمالي الإستثمارات وهذا يدل على تمهيش القطاع الزراعي من قبل الدولة بالرغم من أهميته في تشغيل أكبر عدد وتحقيق الأمن الغذائي، وهذا يعود إلى أن الجزائر تبنت في تلك الفترة سياسة الصناعات المصنعة بمعنى أن الإهتمام كان منصبا بشكل أكبر على القطاع الصناعي، ثم تأتي باقي القطاعات الأخرى ولا شك أن عدم التوازن يعد من بين أحد الاسباب الرئيسة التي أدت إلى حدوث الإضطرابات والإختلالات الإقتصادية التي شهدتها تلك الفترة، والذي انعكس سلبا على الجهود التنموية المبذولة من طرف الدولة، ولكن على الرغم من ذلك فقد كان لهذه الاستثمارات انعكاسات ايجابية.

استراتيجية الاستثمار العمومي في الجزائر "دراسة تحليلية"

المحور الثالث: سياسة الاستثمار في ظل الانفتاح الاقتصادي

اولا: مرحلة الانتقال من سياسة التوجيه إلى سياسة الإنفتاح (1989-1999): إنتهى الأمر بالجزائر عقب محاولة التصحيح الاقتصادي الذاتي الذي قامت به خلال فترة الثمانينات بالفشل خصوصا مع آثار أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986* الذي زاد من حدة الأزمة الاقتصادية الجزائرية والتي يعبر عنها ميزان المدفوعات لتلك الفترة ومستوى الإنتاج والإرتفاع الكبير لمعدلات خدمة الديون الخارجية، بالإضافة إلى تراجع الإيرادات التي تمول الميزانية. وتعتبر هذه الفترة من أصعب الفترات وأخرجها منذ الإستقلال لما آلت إليه أوضاع البلاد من نقص في السيولة وتراجع في النمو وإرتفاع مستوى الضغط الاجتماعي، لتجد الجزائر أمامها تحديات من الوزن الثقيل.

ونتيجة لكل هذه الإختلالات خاصة الخارجية منها، كان على الدولة أن تجد مخرجا من الأزمة المالية التي باتت تهدد الإقتصاد الوطني ولهذا إعتمدت جملة من الإصلاحات الاقتصادية** في إطار البرامج المقترحة والمدعومة من قبل صندوق النقد الدولي مرت هذه البرامج عبر مرحلتين: مرحلة التثبيت الأولى التي تنطوي على إجراءات تهدف في مجملها إلى تحقيق الإستقرار على مستوى الإقتصاد الكلي من خلال العمل على ضمان توازن الميزانية العامة إضافة إلى التحكم في سعر صرف العملة. وتقتضي عملية التحول بعد ذلك التقيد بتنفيذ سياسة للتصحيح الهيكلي للإقتصاد والتي تمثل المرحلة الثانية من برامج صندوق النقد الدولي وتتضمن جملة من التدابير الواجب إدخالها على كافة المستويات حيث تعتبر سياسة متوسطة المدى تهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية في أسلوب إدارة الإقتصاد الوطني وتعمل على توفير شروط العمل وفق آليات إقتصاد السوق. والجدول الموالي يوضح أهم الاتفاقيات التي عرفت تلك الفترة¹.

الجدول رقم 02: أهم إتفاقيات الفترة (1989-1999)

البرنامج	مضمونه
برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 31 ماي 1989 الى 30 ماي 1990	أول اتفاق استعداد إئتماني مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة واحدة بمساهمة كل من البنك الدولي بقيمة 300 مليون دولار أمريكي و 600 مليون دولار أمريكي من قبل صندوق النقد الدولي.
برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني 03 جوان 1991 الى 30 مارس 1992	بعد ثاني اتفاقية استعداد إئتماني لمدة 10 أشهر تحصلت الجزائر بموجبها على 300 مليون وحدة سحب خاصة توزع على أربع شرائح
برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 الى مارس 1995	دخل هذا الاتفاق حيز التطبيق في ماي، تحصلت الجزائر فيه على قرض قدر بـ 457.20 مليون وحدة سحب خاصة وكذا قرض قيمته 374 مليون وحدة سحب خاصة من طرف البنك الدولي في إطار قروض تمويل الطوارئ.
برنامج التعديل الهيكلي 31 مارس 1995 الى 01 أفريل 1998	تم إبرام هذا الإتفاق في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي لمدة 3 سنوات وحدد بمبلغ قيمته 1.8 مليار دولار.

لقد إستخلص كريم النشاشي أن النتائج المتحصل عليها من خلال سرده لمختلف مراحل تطور الإقتصاد الإصلاحية، أنها كانت حسنة على العموم، رغم بعض النقائص المسجلة على مستوى النمو الإقتصادي الذي يبقى ضعيفا، مع إرتفاع البطالة وأزمة السكن وعدم الإستقرار السياسي، وعدم خصوصية الأراضي، وإنخفاض الصادرات خارج المحروقات، وكذا طبيعة إصلاح نظام العدالة وضرورة إنشاء محاكم تجارية.

استراتيجية الاستثمار العمومي في الجزائر "دراسة تحليلية"

ثانيا: مرحلة برامج الاستثمارات العامة 2001-2014: قررت الجزائر البدء في مرحلة جديدة من الإصلاحات بالاعتماد على خبرتها الذاتية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تطبيق مجموعة من البرامج الاستثمارية العامة، ولقد ساعد في ذلك الوفرة المالية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط، حيث تم رصد مبالغ جد معتبرة لهذه البرامج خلال الفترة 2001-2014.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): أهم ما ميز سنة 2001 هو البدء بتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حيث يأتي هذا البرنامج بعد إستكمال الجزائر لالتزامات برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) وما خلفه من آثار في المجال الاقتصادي، ولتدارك التأخر المسجل وللتقليل من حدة المشاكل الموجودة جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لفترة امتدت من السداسي الثاني لسنة 2001 إلى نهاية 2004 وتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الزراعية وغيرها، كما خصص لتعزيز الخدمات العامة في ميدان الري والنقل وإلى تحسين الإطار المعيشي، التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وقد هدف البرنامج إلى تحضير الجزائر لإنعاش اقتصادي جديد من خلال وضع إستراتيجية تسمح بإنطلاق عملية تنمية مستدامة بمبلغ قدره 525 مليار دينار أي ما يعادل 6,9 مليار دولار. وبعد إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا ليصبح غلافه المالي النهائي حوالي 1216 مليار دج (أي ما يعادل 16 مليار دولار).

أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: تم تسطير مجموعة من الأهداف منها ما يلي:³

- إختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز وصيانة البنى التحتية مع توسيع شبكات الإتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
 - المساهمة في إنشاء مناصب شغل لاسيما في مجال البناء والأشغال العمومية والسكن؛
 - تحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛
 - إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها وفك العزلة عن المناطق النائية؛
 - تطوير المنشآت والمرافق الجوارية وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية؛
 - تطوير وتنمية القطاع الزراعي وهذا بالاعتماد على إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب.
- مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: وقد تركزت الإعتمادات المالية لهذا البرنامج في أربعة محاور رئيسية تتمثل أساسا في الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية، التنمية المحلية والبشرية، الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 03: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الوحدة: مليار دينار

المجموع (النسب)	المجموع (المبالغ)	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاعات
40.1	210.5	2.00	37.6	70.2	100.7	الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	التنمية المحلية والبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	الفلاحة والصيد البحري
8.6	45	/	/	15	30	دعم الإصلاحات
%100	525	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

استراتيجية الاستثمار العمومي في الجزائر "دراسة تحليلية"

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، ص 46.

بتحليل معطيات الجدول أعلاه قطاعيا، نجد أن أهم قطاع خص بإعتمادات معتبرة ضمن هذا البرنامج هو قطاع البناء والأشغال العمومية حيث خصص له غلafa ماليا قدره 210.5 مليار دج أي بنسبة 40.1% من قيمة الغلاف الإجمالي للفترة 2001-2004 وهذا لتدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية والأمنية للفترة التي مرت بها الجزائر خلال العشر سنوات الماضية والتي نتج عنها تلف العديد من هياكل الدولة القاعدية والمنشآت، الأمر الذي تطلب إعادة الاعتبار للبنى التحتية المتمثلة أساسا في المدارس والطرق السريعة من أجل مواصلة سياسة البناء والتشييد وإعادة بعث حركية الاستثمار والنمو. ونظرا لأهمية قطاع التنمية المحلية والبشرية هو الآخر نال مبالغ هامة رصدت له في حدود 204.2 مليار دج لتمويل مشاريع الجماعات المحلية ودعم النمو الاقتصادي والإجتماعي فيها.

ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج أي بنسبة 12.4% وذلك في إطار سعي الدولة إلى الإستغلال الأمثل لمواردها المائية والطبيعية لتحقيق الإكتفاء الذاتي وقد تخللت هذه الإعتمادات تخصيصات لإحداث إصلاحات إقتصادية شاملة بنسبة 8.6% من القيمة الإجمالية للبرنامج.

فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على إمتداد الفترة التي أقر تنفيذ البرنامج خلالها فإنه تركز أساسا على السنوات 2001، 2002، 2003 بقيمة 205.4 مليار دج، 185,9 مليار دج، 113.9 مليار دج على التوالي من المبلغ الكلي للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تخصص لها سوى 20.4% من القيمة الإجمالية.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): تم تجسيد هذا البرنامج* في إطار مواصلة البرامج والمشاريع التي تم إقرارها وتنفيذها ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 وذلك بعد إرتفاع سعر النفط الجزائري إلى حدود 38,5 دولار سنة 2004، مما نتج عنه تراكم إحتياطي الصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دج في نفس السنة، وفي ظل إستمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري عزمت السلطات العمومية للدولة على إرساء مشاريع كبرى بإعتمادها برنامج خماسي لتحقيق أهداف معينة.⁴

أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو: تتميز أهداف برنامج دعم النمو عن أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، كونها مقيدة بأرقام محددة وبآجال ترتبط بعمر البرنامج وعموما يمكن حصر أهدافه في:⁵

- إعادة التوازن الإقليمي من خلال تحسين ظروف معيشة المواطن خصوصا في مجال السكن والعلاج والخدمات الأساسية؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كل من الجانبين الاقتصادي والإجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية كونهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
- ضمان الحفاظ على نسبة نمو إقتصادي لا تقل عن 5% طوال المرحلة وهو إلزام يأخذ بعين الاعتبار الإختلالات العديدة الممكنة والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه إنطلاقا من تحقيق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.⁶

مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو: وحتى لا تبقى هذه الإجراءات مجرد أهداف فقط، خصصت السلطات العمومية غلafa ماليا لضمان تنفيذها قدر بـ 4202.7 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار تغطي خمس محاور تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج زيادة على الموارد المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071

استراتيجية الاستثمار العمومي في الجزائر "دراسة تحليلية"

مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج والجدول التالي يبين حجم المخصصات لهذا البرنامج.

الجدول رقم 04 : مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 الوحدة: مليار دج

البرامج السنوات	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071	-	-	-	-	1071	-
2005	-	1273	-	-	227	1500	862
2006	-	3341	250	277	304	4172	1979
2007	-	260	182	391	244	1077	2238
2008	-	260	-	-	205	465	2299
2009	-	260	-	-	160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: مسعودي زكرياء، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 13.

في إطار الإستراتيجية التنموية الخماسية برسم الفترة ما بين 2005-2009 والتي خصصت لها إعتمادات جد معتبرة، هذه الأخيرة ترجمت في أرقام كبيرة وهامة موجهة بصورة أساسية لإنجاز البرنامج الذي يتعلق بالتنمية الوطنية بصورة عامة وتحريك الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها البلاد على مستويات وأصعدة مختلفة ويشمل هذا البرنامج في مضمونه خمسة محاور أساسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 05: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الوحدة: مليار دج

النسبة %	المبالغ	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1.1	50	تطوير تكنولوجيا الإتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، ص 2.

بتحليلنا للمعطيات الواردة في الجدول أعلاه قطاعيا نجد أن برنامج دعم النمو قد خصص أكبر غلاف مالي لتحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ 1908.5 مليار دج أي ما يعادل 45.5 % من مجموع الإستثمارات لتحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني، يليه قطاع الإسناد المتمثل في المنشآت القاعدية بمبلغ 1703.1 مليار دج بنسبة 40.5 % الذي ينتظر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير وتحسين مناخ الإستثمار، ناهيك عن توفير مئات الآلاف من مناصب الشغل، يليه محور

استراتيجية الاستثمار العمومي في الجزائر "دراسة تحليلية"

دعم التنمية الاقتصادية بمبلغ 337.2 مليار دج بنسبة 8 % والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة، والصيد البحري والسياحة، وهي كلها قطاعات تعكس الإقتصاد الحقيقي، من شأنها أن تحسن من قدراتها الإنتاجية، وبالتالي تلبية جزء هام من الطلب الداخلي والخارجي. أما بالنسبة لتحديث وتوسيع الخدمات العامة تم تخصيص لها مبلغ قدره 203.9 مليار دج بنسبة 4.8%، وفي الأخير خص لقطاع تطوير التكنولوجيا والاتصال اعتماد مالي بقيمة 50 مليار دج بنسبة 1.1%. حيث سار هذا البرنامج بنفس اتجاه البرنامج السابق لإستكمال المشاريع التي أتممت فيه لمواصلة دعم النمو.

3. برنامج توطيد النمو 2010-2014: لقد عكفت الجزائر خلال عشر سنوات إستعادة وتعزيز الأمن وتدارك التأخر في التنمية الموروثة عن أزمة إقتصادية ومالية وأمنية وبعث حركية الإستثمار والنمو من جديد وإنطلاقا من هذه المكاسب تم تحديد مسعى موجه لتوطيد النمو من خلال البرنامج الخماسي الذي صودق عليه يوم 2010/05/25 من قبل مجلس الوزراء، وهذا الأخير لا يتضمن فحسب تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذه، بل يشكل القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنمية.

مضمون برنامج توطيد النمو 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001-2004 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2005-2009 الذي دعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا ولايات الجنوب وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلية التي ما تزال قيد الإنجاز. إن برنامج الإستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من النفقات 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين إثنين هما:⁷

1- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 97000 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

ويهدف البرنامج إلى:

- تحسين التنمية البشرية وذلك من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- دعم تنمية الإقتصاد الوطني والتنمية الصناعية؛
- تطوير إقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم وإستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

استراتيجية الاستثمار العمومي في الجزائر "دراسة تحليلية"

الجدول رقم 06: توزيع حجم الإستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في برنامج توطيد النمو 2010-2014
الوحدة: مليار دينار جزائري

النسبة	المبلغ	القطاعات وفروعها
49,5	10122	التنمية البشرية: التربية، التكوين والتعليم المهني، التعليم العالي، الصحة، السكن، الطاقة، المياه، التضامن الوطني، الرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة، الإتصال.
31,5	6448	المنشآت الأساسية: الأشغال العمومية: (الطرق، الموانئ، المطارات) النقل: (السكك الحديدية، المحطات الجديدة، المطارات) تهيئة الإقليم والبيئة: (المدن الجديدة)
8,16	1666	تحسين الخدمة العمومية: الجماعات المحلية والأمن، العدالة، المالية، التجارة، العمل.
7,7	1566	التنمية الاقتصادية: الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية، إنشاء وتحديث مناطق صناعية ومناطق النشاط.
1,8	360	مكافحة البطالة
1,2	250	البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال
100	20412	المجموع

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، الملحق 3: قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2014، أكتوبر 2010، ص 87-88.

وبتحليل معطيات الجدول أعلاه قطاعيا نجد أن البرنامج الخماسي إرتكز على محاور إستراتيجية حيث أن أهم إعتداد مالي خصصته الدولة للتنمية البشرية بنسبة 49.5%، ولمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية فقد تم تدعيم القطاع بنسبة 31.5% ويليه قطاع تحسين الخدمات العمومية من خلال تحسين خدمات وإمكانيات المرافق العمومية بنسبة 8.16% ، وفي إطار دعم التنمية الاقتصادية فقد خص بنسبة 7.7% ، ولمواصلة مكافحة البطالة هي الأخرى نالت نسبة معتبرة 1.8% من هذا البرنامج ومن أجل عصرة البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال إستلزم الأمر مهمة إدراجه ضمن الإنفاق العمومي بنسبة 1.2%.

الخاتمة:

من خلال الدراسة السابقة يظهر ان الانفاق الاستثماري اختلف حسب طبيعة المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الوطني، فالفترة التي عقت الاستقلال تبنت الجزائر سياسة المخططات لتحقيق السيادة التنموية وهذا بسبب اعتماد النظام الاشتراكي وركزت في اهتمامها على القطاع الصناعي، وهذا للاعتقاد ان هذا القطاع هو المحرك الاساسي لمختلف القطاعات، وظهرت المخصصات المالية تعطي الاولوية فيها لقطاع الصناعة غير ان مع نهاية المخطط الرابعي الثاني بدات تظهر فشل السياسة المنتهجة في الاهتمام بالصناعة وعدم القدرة على النهوض بها في ظل البيئة غير الملائمة وخاصة في ضعف المجال التقني والمعرفي، ويظهر التخلي النسبي عن قطاع الصناعة من خلال المخصصات المالية له في المخطط الخماسي الاول والثاني اين تقلص بحوالي النصف تقريبا.

لقد سجلت الجزائر في المراحل السابقة فشلها في تبني استراتيجية التصنيع التي لم تمكن من تحقيق قيمة مضافة، ومن جهة اخرى تزامن هذا الفشل مع الازمة البترولية لسنة 1986 وهذا ما حتم عليها اللجوء الى صندوق النقد الدولي، ورغم استفادة

استراتيجية الاستثمار العمومي في الجزائر "دراسة تحليلية"

الجزائر من القروض فان سياسة التمويل كانت موجهة ومشروطة ولذا فان الدراسة اظهرت ان المرحلة الانتقالية للتوجه الاقتصادي عرفت تمويل بنسبة كبيرة للقطاعات اخرى مقارنة بقطاع الصناعة والفلاحة حيث كانت نسبة التمويل جد محتشمة "انظر الجدول 1 ص 6". وهذا بسبب برامج التعديل الهيكلي ومختلف الاصلاحات.

مرحلة اخرى عرف فيها الاقتصاد الجزائري انتعاش بفضل اليرادات البترولية وهذا ما تجلّى من خلال تبني برامج تنموية شاملة لإنعاش الاقتصاد الوطني والذي اهتمت فيه الحكومة بمختلف القطاعات وخاصة الضرورية كامنشات الاساسية، والاهتمام بالتنمية البشرية وغيرها من القطاعات التي ظلت لمدة طويلة خامدة

وما يمكن استخلاصه هو ان الانفاق الاستثماري العمومي مرتبط بتعافي إيرادات الاقتصاد الوطني من صادرات البترول، ويظهر ان الدولة اعتمدت في سياستها الانفاقية على استراتيجية توسعية تمس مختلف القطاعات وهذا محاولة لاجاد قطاعات اخرى بديلة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع:

- ¹ شوام بوشامة، تقييم وإختيار الاستثمارات، الطبعة الأولى، دار العزى للنشر والتوزيع، وهران، 2003، ص 25.
- ² حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 163.
- ³ إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 27.
- ⁴ محمد مطر، إدارة الإستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 21.
- ² محمد مطر، إدارة الإستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 75-80.
- * يفاعى الإقتصاد الجزائري بإختيار أسعار البترول إلى 10 دولار للبرميل لسنة 1986 أي بإنخفاض قدر بنسبة 50 % مقارنة بسنة 1980، كما تلازم هذا مع إنخفاض لقيمة الدولار بنسبة 40 % لنفس السنة، وهكذا فقد تميزت هذه الفترة بسقوط حر لإيرادات الصادرات الآتية من المحروقات.
- ** وفي سنة 1987 دخلت الجزائر في محادثات سرية مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من إحتياجات التمويل الخارجية.
- ¹ مراد مرمي، مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 16-17.
- ³ عماري عمار، محمادي وليد، أثار الإستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 7.
- * جاء برنامج الحكومة الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 2004/05/22 وهو في حقيقة الأمر لا يمثل سوى مجموعة من الأهداف والآليات التي تعمل على تطبيق برنامج الرئيس ويمكن تلخيصه تحت عنوان برنامج المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والإجتماعية الشاملة وهو بهذا الشكل لا يكون إلا إمتداد للبرنامج السابق ولكن بأكثر نضج وإرادة وعمق.

استراتيجية الاستثمار العمومي في الجزائر "دراسة تحليلية"

- ⁴ بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، دالي ابراهيم الجزائر، 2010، ص 202.
- ⁵ مجلة مجلس الأمة، أرقام وأجال للتكفل بالواقع الإقتصادي والإجتماعي، العدد 23 نوفمبر ديسمبر 2005، ص 10.
- ⁶ عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 245.
- ⁷ بيان إجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ص 2- 4.